منحتنا هذه الرئاسة خبرة لا تقدر بثمن في قيادة أكبر منظمة بعد الأمم المتحدة: وخلقت ثقة أكبر في أننا نسير على الطريق الصحيح؛ لأننا دعمنا وندعم دائمًا بشكل كامل المبادئ الأساسية التي قامت عليها الحركة - وبشكل أكثر دقة- السيادة وسلامة الأراضي واستقلال الدول، وهو ما أكده الرئيس "إلهام علييف" قائلًا: "إنَّ هذه الحركة في الأساس حركة من أجل الاستقلال، ومن أجل سياسة مستقلة. وأعتقد أنَّ الحركة ليست ضد ما يُسمَّى باللاعبين العالميين، ولكنها تريد أن تعيش وفقًا لاختيارها وكرامتها، مثلها مثل ما تريده شعوب الدول".

يختار كل شعب طريقه الخاص، ولكن جميع الطرق تؤدي إلى اتجاه واحد، وإلى الأهداف نفسها من حيث النتيجة النهائية؛ أي إلى السلام، والتقدم، والحرية، والازدهار. لكن المفارقة هي أنَّ هذه الأهداف لا يمكن تحقيقها إلَّا معًا، وليس على حساب الأضعف والأفقر. وفي وقت يقترب فيه تغير المناخ في كوكبنا من كارثة عالمية؛ فيجب تضافر الجهود. وليس من قبيل المصادفة أنَّ الفشل في اتخاذ خطوات حاسمة ضد الانحباس الحراري العالمي، وفقًا لهيئة الأرصاد الجوية التابعة للأمم المتحدة؛ أدَّى إلى تسجيل درجات حرارة قياسية جديدة.

وبطبيعة الحال، هناك أماكن على وجه الأرض لن يتم فيها الشعور بهذا التأثير مطلقًا في بداية الأمر. كل ما في الأمر هو أنَّ الصيف يمكن أن يكون أكثر سخونة قليلًا، والشتاء أكثر برودة قليلًا، لكنها ستكون فترة قصيرة جدًّا، ثم ستبدأ التغيرات في حالة المناخ في الزيادة بسرعة. وفي بعض المناطق، أصبحت هذه التغييرات ملحوظة بالفعل، وتؤدي إلى الجفاف، والقحط، ونقص مياه الشرب، والجوع، والهجرة الجماعية للسكان، واختلال الاستقرار الاجتماعي والسياسي. تحدث تلك التغييرات بشكل رئيس في البلدان ذات الاقتصاد الضعيف، والفقيرة، وذات الموارد المالية الصغيرة؛ لأنهم غير قادرين على الوقوف ضد الطبيعة، علاوة على ذلك، فإنهم لا يتحملون مثل هذه المسئولية عن المشاكل التي يواجهونها، لكن للأسف لا يتم اتخاذ أي إجراء، ويزداد الوضع سوءًا.

إنَّ "أذربيجان" بذلت قصارى جهدها لاستقبال ممثلي أكثر من مائتي دولة في العالم، ولم تدخر جهدًا من أجل تنظيم ""COP 29 بأقصى قدر من الفعالية. وهذا أكد مجددًا أنَّ حل أي مشكلة واسعة النطاق ذات أهمية للمجتمع العالمي بأسره يبدأ بالإرادة السياسية للقادة، مع إدراك أنَّ مصير كوكبنا يعتمد على استعداد الجميع لحماية الكرة الأرضية، وعلى العمل معًا من أجل جعلها أكثر جمالًا.

لقد بدأ إعادة بناء الإعمار في المناطق المحررة بالطرق؛ إذ تقرر تشكيل شبكة نقل جديدة؛ وذلك لأنَّ الطرق السريعة القديمة دُمرت بالكامل. تضم الخطة التي اقترحها الرئيس "إلهام علييف" إنشاء بنية تحتية حديثة للنقل من شأنها أنْ تربط جميع المراكز الاقتصادية في المنطقة في شبكة واحدة، وتربط المنطقة نفسها بالمناطق الأخرى في "أذربيجان" بشكل مُحكم. وقد بدأ العمل بالفعل في نهاية عام 2020م. وتبع الإنشائيون كاسحات الألغام التي كانت تقوم بتطهير حقول الألغام، وتطهير الممرات من خلال إزالة الألغام منها. وامتدت الطرق كيلومترات جديدة، وبنيت الجسور فوق الأنهار، وبنيت الأنفاق عبر الجبال. وسيكون النفق الموجود في سلسلة جبال "موروفرداغ" - هو أطول ممر. وسيبلغ طوله 11700 متر. من المخطط بناء 39 نفقًا و90 جسرًا جديدًا في "قراباغ" وشرق "زنجزور"، معظمهم يعمل بالفعل. كما سيتم إنشاء 3138.5 كيلومتر من الطرق السريعة في الأراضي المحررة.

ترتبط "قراباغ" مع الأراضي الأخرى في "أذربيجان" ليس فقط عن طريق الطرق والسكك الحديدية الحديثة، ولكن أيضًا عن طريق الخطوط الجوية. كان المجال الجوي فوق الأراضي المحتلة الأذربيجانية- مغلقًا أمام الرحلات الجوية الدولية منذ حوالي 30 عامًا. لقد دمرت البنية التحتية للطيران المدني بالكامل. وفي عام 2021، فتحت "أذربيجان" هناك مجالها الجوي أمام الرحلات الدولية. وبعد انقطاع طويل، انطلقت إشارات النداء اللاسلكي لأنظمة الملاحة الوطنية مرة أخرى على الهواء مباشرة. استقبلت طائرات شركة الخطوط الجوية الأذربيجانية (AZAL) -الناقل الجوي الوطني الأذربيجاني- هذه الإشارات لأول مرة. ستقوم أربعة مطارات دولية بالخدمة في المنطقة؛ إذ سيتم إضافة مطاري "لاتشين" و"خوجالي"، المتوقع افتتاحهما عام 2025، إلى مطاري "فضولي" و"زانجيلان" العاملين بالفعل حاليًا. ويُعَدُّ حجم مشروع ربط "قراباغ" وشرق "زنجزور" بشبكة النقل الجوي العالمية أمرًا يدعو الدهشة؛ إذ يجري تنفيذه بسرعة غير مسبوقة. على سبيل المثال، بُني مطار "فضولي" في 9 أشهر فقط.

لقد أصبحت "أذربيجان" منذ فترة طويلة شريكًا فعَّالًا ومؤثرًا في التعاون الدولي. وأثبتت من خلال نشطتها العملي أنَّ موقفها من القضايا الملحة في العصر الحديث لا يرتكز على الظروف الحالية والمصالح المحلية، والأهم من ذلك، لا يرتكز على الرغبة في كسب مكاسب سياسية أو اقتصادية على حساب الصعوبات التي تواجهها بلدان أخرى أو البشرية جمعاء.

إنَّ مسار السياسة الخارجية الذي ينتهجه الرئيس الأذربيجاني "إلهام علييف" أقرب إلى أيديولوجية حركة عدم الانحياز من حيث أهدافها. وتترأس "أذربيجان" هذه الحركة منذ عدة سنوات. "لقد

مذكرات تعاون أيضًا مع شركة "وتال إنرجيزر" (Total Energies) بشأن مشاريع محطات الطاقة الشمسية بقدرة 250 ميجاوات ومحطات طاقة الرياح بقدرة 250 ميجاوات في جمهورية "نخشوان" ذات الحكم الذاتي وشرق "زانجزور". وتعكف شركة "نوبل إنيرجي" (Nobel Energy) الصينية على اختيار مناطق مناسبة لبناء محطات للطاقة الشمسية في مناطق "جبرائيل" و"فضولي". كما تتواصل أيضًا عملية اختيار الأماكن المقترحة لبناء محطة للطاقة الشمسية من قبل شركتي "نوبل إنيرجي" (Nobel Energy) و "(A-ا-ز تشيس إنرجانيرنج" -Z Czech Engineering) في جمهورية "نخشوان" ذات الحكم الذاتي. وتعتزم شركة "بي بي" البريطانية وضع حجر الأساس لمحطة "شفق" للطاقة الشمسية في منطقة "جبرائيل" خلال عام 2024م. وتنص الاتفاقيات الموقعة للتعاون مع الشركات الأجنبية على إنتاج أكثر من 28 جيجاوات من الكهرباء.

انتهت حرب "قراباغ" الثانية في 10 نوفمبر 2020م. وتحررت الأراضي التي احتلتها "أرمينيا" ما يقرب من ثلاثين عامًا. ويمكن لسبعمائة ألف أذربيجاني مطرود من وطنهم العودة إلى مسقط رأسهم، لكن الأمر لم يكن يستحق الحديث عنه؛ فقد تحولت مساحات كبيرة من الأرض التي كانت مزدهرة ذات يوم إلى صحراء قاحلة. ودمر المحتلون منازل ومدنًا بأكملها، وهدموا المقابر بالجرافات، وهدموا مباني المدارس والمستشفيات، ودمروا الطرق، وأزالوا خطوط السكك الحديدية، ونقلوا معدات المصانع والمنشئات الصناعية إلى "أرمينيا"، وقطعوا الغابات، وقضوا على النصب التذكارية والأضرحة، ودمروا المساجد والقصور والمعابد. وحاولوا محو ذكرى مَنْ عاشوا هناك. لم يتم نهب أراضي "قراباغ "وشرق "زنجزور" فحسب، بل أصبحت هذه المناطق مصدر خطر مميت لأولئك الذين يريدون العودة إلى ديارهم الأصلية؛ إذ كان مليون ونصف من الألغام في انتظارهم. فلم تُزرع الكثير من الألغام في المناطق الواقعة على طول خط الجبهة فحسب، بل قام المحتلون الأرمن بوضعها في الطرق والدروب والممرات والشوارع والحدائق، وأمام الينابيع وآبار المياه، وقاموا بتثبيتها على جدران المباني القليلة التي بقيت سالمة. تحيط الألغام كل مكان، فهذه الألغام تهدُف إلى تشويه أي شخص يرغب في العودة

إلى أرض أجدادهم وقتله. وبطبيعة الحال، فإنَّ الإجراءات التي نفذتها القيادة الأذربيجانية حالت دون وقوع مذابح جماعية في صفوف السكان المدنيين. ولكن وقعت هناك أيضًا حوادث موت. ومن الطبيعي أن يحدث هذا؛ لأن تطهير "قراباغ" وشرق "زنجزور" بالكامل من الألغام يستغرق سنوات.

المخطط بناء محطة للطاقة الشمسية بقدرة 445 ميجاوات في منطقة "بيلاسوفار" في جنوب شرق "أذربيجان"، ومحطة للطاقة الشمسية بقدرة 315 ميجاوات في منطقة "نيفتشالا" في جنوب "أذربيجان"، وتشغيل محطة لطاقة الرياح بقدرة 240 ميجاوات على حدود منطقتي "أبشيرون" و"قاراداغ" وفي شبه جزيرة "أبشرون". وفي عام 2025، من المتوقع أن يتم تشغيل محطة طاقة الرياح "خيزي-أبشيرون" بقدرة 240 ميجاوات. وقد أُعلنت مناطق؛ مثل: "قراباغ" و"زانجيزور الشرقية" وجمهورية "نخشوان" ذات الحكم الذاتي مناطق "طاقة خضراء". ومنذ فترة، في 14 فبراير 2021م، افتتح الرئيس الأذربيجاني أول محطة للطاقة الكهرومائية بقدرة 8 ميغاوات على نهر "هكاري" في المنطقة المحررة من الاحتلال الأرمني. ويوجد حاليًا الكثير من محطات الطاقة الكهرومائية بقدرة 226 إجمالية ميجاوات. وستكون محطتا "خودافارين" و"جيز قلاسي" الكبيرتان للطاقة الكهرومائية اللتان تم بناؤهما بالتعاون مع جمهورية "إيران الإسلامية" على نهر "أراز"- تتمتعان بإمكانات أكبر. وستبلغ طاقة التوليد التي ستحصل عليها جمهورية "أذربيجان" منهم 140 ميجاوات. وبحلول عام 2027م، سترتفع حصة المصادر المتجددة في صناعة الطاقة لجمهورية "أذربيجان" من 17 % التي كانت موجودة في عام 2020م إلى 33 %.

يتزايد كل عام عدد المستثمرين المشاركين في تنفيذ "الإستراتيجية الخضراء" لجمهورية "أذربيجان". تعتزم شركة "مصدر" (الإمارات العربية المتحدة) بدء مشاريع واسعة النطاق في منطقتي "قراباغ" و"شرق زنجزور" الاقتصاديتين. وصرح ممثلو شركة "أكوا باور" السعودية أنهم مستعدون للتعاون في مشاريع إزالة الكربون، وإنتاج الهيدروجين. كما تم توقيع اتفاقية إطارية للتعاون في مجال تطوير إمكانيات مشاريع الطاقة المتجددة والهيدروجين "الأخضر" في "أذربيجان" مع شركة "FFI" الأسترالية، وفي عام 2022م، تم توقيع مذكرات تعاون مع شركة "مجموعة جزهوبا للاستثمار ما وراء البحار" (China Gezhouba Group Overseas Investment) بشأن تنفيذ مشاريع طاقة متجددة بقدرة 2 جيجاوات، بالإضافة إلى توقيع

الطاقة في هذه المناطق الكبيرة بالكامل، ويتم حاليًا استعادتها على قدم وساق. وهناك أيضًا فرص لتطوير الطاقة الحيوية في "أذربيجان". يتم استخدام النفايات الصناعية القابلة للاحتراق ونفايات الغابات ونفايات صناعة الأخشاب والنفايات الزراعية والمنزلية والمجتمعية كوقود.

تمتلك "أذربيجان" حاليًا 81 حقلًا نفطيًّا ذات احتياطيات غنية من المواد الهيدروكربونية. ويبلغ احتياطي البترول المكثف المنتج والمتوقع حوالي 2.41 مليار طن، واحتياطي الغاز 5.45 تريليون متر مكعب. ومع ذلك، في السنوات الأولى من الاستقلال، أثارت قيادة أذربيجان موضوع الاستفادة من مصادر الطاقة الطبيعية. إنَّ الجهود الرامية إلى تطوير "الطاقة الخضراء" سمحت أولًا بدراسة التقنيات الجديدة والمتقدمة للحصول على الطاقة الكهربائية، ثم ببناء محطات الطاقة المائية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح على نطاق واسع. وتم في عام 2014م إنتاج 1480 مليون كيلووات/ساعة من الكهرباء من قبل جميع محطات الطاقة العاملة بمصادر الطاقة المتجددة في "أذربيجان". وبعد ثماني سنوات؛ أي في عام 2022م، بلغ إنتاج الطاقة المتجددة 1.945 مليار كيلووات/ساعة. وقد تم بالفعل تشغيل محطات الطاقة الكهرومائية بقدرة 226 ميجاوات في "قراباغ"، وشرق "زانجزور". وبحلول نهاية عام 2024م، سيتم زيادة قدرتها إلى 270 ميجاوات، وسوف تصل في السنتين أو الثلاث سنوات القادمة إلى 500 ميجاوات. تم تشغيل محطة "قرداغ" للطاقة الشمسية في 20 أكتوبر 2023م، ومساحتها 550 هكتارًا. وتم في محطة توليد الكهرباء تركيب أكثر من 500 ألف لوح شمسي بقدرة إنتاجية 500 مليون كيلو وات سنويًّا. ونتيجة لجهود الدولة؛ فإنَّ حصة مصادر الطاقة المتجددة في ميزان الطاقة في "أذربيجان" سيقترب نحو 17 %. وفي عام 2026م، من المقرر أنْ يتم تشغيل الكثير من محطات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

بينما يجري تنفيذ خطط إعادة بناء صناعة الطاقة في "أذربيجان" وفقًا لما حددها رئيس جمهورية أذربيجان "إلهام علييف"، يستمر تصميم محطات توليد الطاقة باستخدام مصادر الطاقة المتجددة وبنائها في "أذربيجان" بوتيرة سريعة. ومن

في استهلاك الكهرباء في "أذربيجان". ووفقًا لتوقعات الخبراء، سيتم الحفاظ على هذه الديناميكية في المستقبل القريب. في عام 2025م، ستكون احتياجات مدن "أذربيجان" وقراها 26 مليار كيلووات/ساعة. ومع ذلك، سيتم توفير جزء منه من مصادر الطاقة المتجددة. وموارد هذه المصادر غنية بـ"أذربيجان". وبحسب بيانات وزارة البيئة، تبلغ إمكانات تطوير "الطاقة الخضراء" في "أذربيجان" أكثر من 27 ألف ميغاوات. وهذا يسمح بإنتاج 50 كيلووات/ساعة من الكهرباء خلال العام؛ ونتيجة لذلك، سيتم أيضًا خلق فرص لتصدير الطاقة، بالإضافة إلى تلبية احتياجات اقتصاد البلاد. ووفقًا للخبراء، يمكن مقارنة إمكانات توليد الطاقة الشمسية في "أذربيجان" بجنوب إيطاليا، وهي أكبر بنحو 1.5 مرة من ألمانيا. إن إمكانات طاقة الرياح في شبه جزيرة "أبشيرون" ليست أقل شأنًا من مناطق الجرف في بحر الشمال. ولو أخذنا في الاعتبار جميع الموارد الطبيعية، فإنَّ الجزء الرئيس من مصادر الطاقة المتجددة في "أذربيجان" هو 23000 ميجاوات من الشمس، و3000 ميجاوات من الرياح، و800 ميجاوات من مصادر الطاقة الحرارية الأرضية، و520 ميجاوات من محطات الطاقة الكهرومائية الموجودة فوق الأنهار الصغيرة.

تسمح الظروف الطبيعية لجمهورية "أذربيجان" باستخدام الكثير من مصادر الطاقة المتجددة. ونظرًا للخصائص الجغرافية، فإنَّ العدد السنوي لساعات سطوع الشمس هنا هو 2.4-3.2 ألف، ومؤشرات النشاط الشمسي 1500-2000 كيلووات/متر مربع. وتُعَدُّ السهوب الشاسعة في الجزء الساحلي من وسط "أذربيجان" مناسبة جدًّا لبناء محطات الطاقة الشمسية التي تغطي مساحات أكبر. وتُعَدُّ من الأماكن المثالية لاستخدام طاقة الرياح كل من شبه جزيرة "أبشرون" التي يسود فيها الأيام العاصفة، وساحل بحر "قزوين" والجزر الواقعة في الجزء الشمالي الغربي من منطقة مياه البحر، وكذلك منطقة "خيزي"، و"كلبجار"، و"لاتشين". أمَّا بالنسبة للطاقة الكهرومائية، فيزداد إنتاجها في البلاد منذ عام 1990م. وعلى الرغم من البناء السريع لمحطات الطاقة الكهرومائية الصغيرة في "أذربيجان"؛ إذ يتكون نصف أراضيها من الجبال، فإنَّ إمكانات الطاقة في الأنهار الجبلية لم تُستنفد بعد. ويجري بناء المزيد من هذه المحطات في "قراباغ" وشرق "زانجزور" المحررتين من الاحتلال الأرمني. لقد دَمَّرَ الأرمن المحتلون مرافق

بحر "قزوين" في نهاية القرن، واختفاء معظم الأنواع البيولوجية. وقد طبَّقت "أذربيجان" برنامجًا حكوميًّا؛ لضمان السلامة البيئية لبحر "قزوين". وتم تركيب معدات لمنع الانتشار العرضي للبترول على منصات إنتاج البترول البحرية، وتم وقف تصريف النفايات الصناعية في البحر، وتم حظر صيد أنواع الأسماك النادرة. وعلى الرغم من إنجاز الكثير من العمل حتى الآن، لا يزال هناك الكثير من التدابير المخطط لها.

دخلت في عام 2006م قانون مهم آخر حيز التنفيذ في جمهورية "أذربيجان"، وهو "قانون الغابات". وينظم هذا القانون العلاقات التي تنشأ في أثناء تنفيذ الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة في مناطق الغابات. تشكل الغابات ما يقرب من 12 ٪ من أراضي "أذربيجان". وينمو في "أذربيجان" 157 نوعًا من الأشجار، و332 نوعًا من الشجيرات. وهي بشكل أساسي نباتات ذات أوراق، أهمها: أشجار الزان الشرقية والبلوط والشوكران (85٪ من مساحة الغابات). وعدد النباتات النادرة أو المحلية ليس قليلًا. بعضها مدرج في "الكتاب الأحمر لأذربيجان". وفي بداية التسعينيات من القرن الماضي، تعرضت معظم الغابات لأضرار جسيمة؛ بسبب القطع المكثف للأشجار. ويرجع ذلك إلى اضطرار سكان القرى وحتى المدن إلى تدفئة منازلهم بالحطب؛ بسبب انقطاع التيار الكهربائي والغاز. وتعرضت للخطر أكثر غابات جمهورية "نخشوان" ذات الحكم الذاتي، التي كانت تقع تحت قبضة الحصار الاقتصادي الذي تفرضه "أرمينيا". ولكن بمجرد تحسن الوضع، بدأ سكان "نخشوان" في إعادة التشجير. وزرعوا مئات الآلاف من الأشجار. كما تم تدمير الغابات بوحشية في "قراباغ" وشرق "زنجزور" التي كانت تحت الاحتلال "الأرميني". وبحسب التقديرات الأولية، دمر المحتلون 55 ألف هكتار من الغابات ومنطقتين مليئة بنباتات نادرة، وأربع محميات طبيعة. ويجري حاليًا إعداد برنامج الدولة لإعادة غابات "قراباغ".

يجري العمل على استخدام الطاقة المتجددة في "أذربيجان" منذ عدة سنوات. وتم إعلان عام 2024م "عام التضامن من أجل عالم أخضر" في "أذربيجان".

أدَّت عمليات التصنيع التي بدأها الزعيم القومي "حيدر علييف"، وتعزيز إمدادات الطاقة للزراعة، وتحسين الظروف المعيشية لعدد السكان المتزايد باستمرار، إلى زيادة بنسبة 26 %

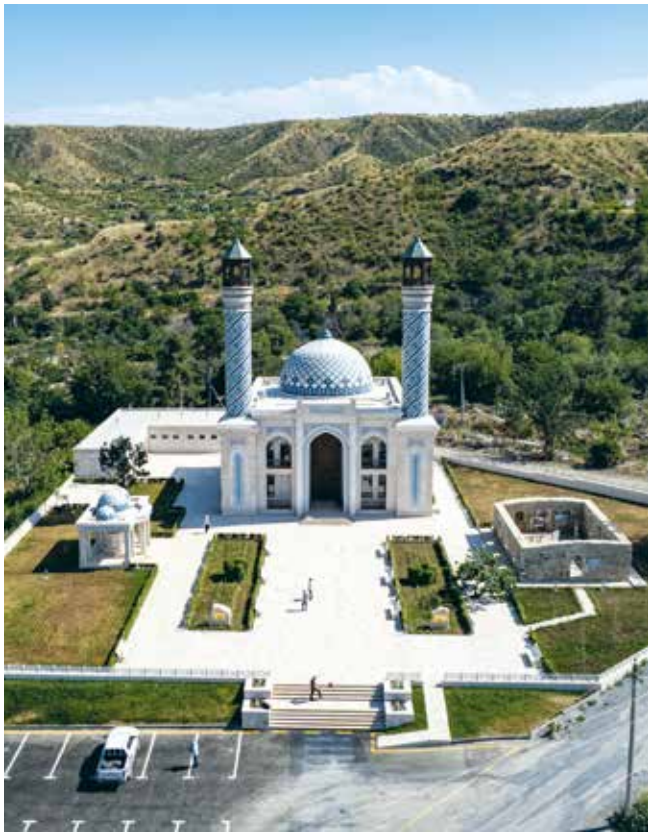

أهمية الحفاظ على الطبيعة. وقد أدت جهودهما إلى تحسين مستمر وملموس في البيئة الطبيعية لـ"أذربيجان".

وقد ورد في التقرير الثانية الخاص بجدوى الأنشطة البيئية في "أذربيجان"، الذي أعدته اللجنة المذكورة في عام 2011م، ما يأتي: "هناك تقدمٌ كبيرٌ في زيادة الاهتمام بالمشاكل البيئية على المستوى الحكومي، ومما يدل على ذلك زيادة المخصصات الموجهة للتمويل قصير الأجل، أو تنفيذ خطط مهمة من لأجل البيئة وصحة الإنسان". وبعد توقيع "اتفاقية القرن" في "باكو" عام 1994م، توفرت الأموال اللازمة لتحقيق الأهداف المذكورة؛ ونتيجة لذلك، خُصصت مئات الملايين من "المانات" للأعمال المتعلقة بحماية الطبيعة. أمَّا بالنسبة للأساس التشريعي للتدابير البيئية، فقد شكلت المادة 39 من دستور جمهورية "أذربيجان" أساس هذه التدابير. ووفقًا لتلك المادة، "تضمن الدولة الحفاظ على التوازن البيئي، وحماية الأنواع المحددة قانونًا من النباتات والحيوانات البرية". وصدرت قرارات ومراسيم رئاسية من أجل تطوير هذه المادة، وصدر القوانين المعدة وفقًا للمعايير الدولية، ووضُعت برامج حكومية رامية إلى حماية الطبيعة واستعادتها.

وإدراكًا لأهمية العمل المشترك، انضمت "أذربيجان" إلى جميع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة ذات الصلة بالبلاد. إلَّا أنَّ الوضع البيئي الخطير استمر في الأراضي التي كانت تحت احتلال الأرمن؛ إذ لم يسمح الانفصاليون الأرمن لأي لجنة دولية بزيارة هذه الأراضي.

يتدفق آلاف الأنهار عبر أراضي جمهورية "أذربيجان"، إمَّا أنَّها تُصب في بحر "قزوين"، أو في الكثير من البحيرات الأخرى الموجودة في "أذربيجان". ويُعَدُّ نهرا "كور" و"أراز" هما أكبر أنهار "أذربيجان". وهي المصادر الرئيسة لمياه الشرب. ومع ذلك، فإنَّ ما يقرب من 70% من المياه السطحية تنبع في بلدان أخرى. وهذه مشكلة خطيرة للغاية. إنَّ "أذربيجان" على أتم الاستعداد لتطبيق مختلف الأساليب للتعاون مع البلدان المجاورة؛ من أجل الإدارة المستدامة للأنهار العابرة للحدود.

وقعت "أذربيجان"، و"إيران"، و"روسيا"، و"كازاخستان" و"تركمانستان" على "الاتفاقية الإطارية لحماية البيئة البحرية لبحر قزوين" في طهران عام 2003م. وتركز هذه الاتفاقية على حماية بيئة بحر "قزوين" من مصادر التلوث المحتملة، وكذلك حماية بيئته البحرية واستعادتها؛ إذ إنَّ بحر "قزوين" هو أكبر بحيرة على وجه الأرض، تبلغ مساحتها 390 ألف كيلومتر مربع. وأقصى عمق بها هو 1025 مترًا. ويبلغ منسوب مياهها 28 مترًا تحت مستوى المحيط العالمي. ومن أكثر ألغاز بحر "قزوين" تعقيدًا، التي لم يتمكن العلماء من تفسيرها حتى الآن، هي التجاوزات العرضية به. في بعض الأحيان يقترب البحر من الشاطئ، وأحيانًا ينحسر؛ إذ إنَّ مشكلة المياه الضحلة ببحر "قزوين" تعد مشكلة تتطلب تضافر الجهود من جانب جميع الدول المطلة عليه. ومن بين "سكان" بحر "قزوين" هناك الكثير من الأسماك والقشريات التي عاش أسلافها في محيط "تيثيس" القديم قبل 70 مليون سنة. وتمثل الحيوانات في بحر "قزوين" ما مجموعه 1809 نوع، بما في ذلك 101 نوع من الأسماك. وتوجد من بينها سمك الحفش ذات القيمة الغاية. ويُعَدُّ "فقمة بحر قزوين" كائن حي خاص ببحر "قزوين". لكن الاحتياطيات الضخمة من البترول والغاز الموجودة على الجرف القاري لها أهمية أكبر بالنسبة لحضارتنا؛ إذ إن استخراجها المكثف منذ منتصف القرن العشرين، لسوء الحظ؛ أدى إلى تلوث

بوصفها دولةً غنيةً بالبترول والغاز الطبيعي، وسيرى الجميع في العالم مرة أخرى أنَّ جدول أعمالنا مرتبطٌ بالطاقة الخضراء. وأنَّ إنشاء أنواع الطاقة الخضراء ونقل الطاقة الخضراء إلى الأسواق العالمية - يمثلان حاليًا أولوية لسياسة الطاقة لدينا. هذا هو الواقع، وسيراه العالم كلُّه مرة أخرى".

في المراحل الأولى من استقلالها، تركت "أذربيجان" مع مشكلات بيئية قديمة. ومن العوامل المساهمة في ذلك الاستخدام الواسع للموارد الطبيعية في جنوب القوقاز، ولا يقل ضررًا عن ذلك، الانهيار الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة من الاتحاد السوفيتي، واحتلال أرمينيا لأكثر من 20% من أراضي "أذربيجان"؛ مِمَّا أدى إلى تدمير غابات بشكل نهبي، وتلوث الأنهار، وهدم بساتين الفواكه. لم تتغلب "أذربيجان" على مشكلات بيئية خطيرة فحسب، بل استهدفت أيضًا تحويلها إلى نمو أخضر.

واجهت "أذربيجان" في السنوات الأولى من استقلالها مشاكل بيئية ورثتها عن الاتحاد السوفيتي. إنَّ الاستخدام المكثف للموارد الطبيعية، وتراجع الاقتصاد في السنوات الأخيرة من وجود الاتحاد السوفيتي، واحتلال "أرمينيا" لـعشرين بالمائة من أراضي "أذربيجان"، والاستخراج الجشع للمعادن، وتلوث الأنهار، وتدمير الغابات والحدائق- أثر تأثيرًا سلبيًا في البيئة في بداية التسعينيات. ومع ذلك، لم تتمكن "أذربيجان" من القضاء على هذه المشاكل فحسب، بل استهدفت أيضًا تحويلها إلى تنمية خضراء.

خلصت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا التي زارت "أذربيجان" بعد بضع سنوات من استعادة البلاد لاستقلالها، إلى أنَّ الوضع البيئي في "أذربيجان" كان سلبيًا. وكانت الأمور التي تثير القلق بشكل خاص تشمل: جودة الهواء، وتلوث البترول في بحر "قزوين"، وشبه جزيرة "آبشرون"، وفي المنطقة الساحلية؛ والحالة السيئة لموارد المياه والإمدادات؛ والتكنولوجيا القديمة لمعالجة النفايات الصناعية والبلدية، وفقدان التنوع البيولوجي، وتدهور حالة التربة وتآكلها. ومن أجل القضاء على هذه المشاكل؛ كان يتعين على "أذربيجان" تحسين التشريعات البيئية المحلية، والانضمام إلى التعاون الدولي في مجال حماية البيئة، وبالطبع، استثمار موارد مالية كبيرة. ولكن كان كل هذا يعتمد على الإرادة السياسية للقيادة الأذربيجانية، وهذا كان أمرًا مفروغًا منه. فقد أدرك كل من الرئيس "حيدر علييف" والرئيس "إلهام علييف"

التقدم في مكافحة تغير المناخ. وبعد ذلك بعامين، في عام 1997م، تم التوقيع على "بروتوكول كيوتو" الذي ينظم انبعاث غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي في البلدان المنضمة إليه. وفي عام 2011م، في مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ، تم إنشاء منصة "ديربان" للتفاوض بشأن وثيقة قانونية تُنظم تدابير التخفيف من تغير المناخ. وأخيرًا، في عام 2015م، تم التوقيع على اتفاق "براغ" بين 196 دولة والاتحاد الأوروبي. وكان أحد أهدافها تأمين التمويل الكافي لمساعدة البلدان على التكيف مع عواقب تغير المناخ.

ولا شَكَّ أنَّ القضايا التي أثارتها الأمم المتحدة كانت معقدةً للغايةِ. ليس أقله إنَّه لم يكن من الواضح دائمًا كيف سيتم تقييم جهود البلدان، وما المعايير التي سيتم استخدامها لهذا الغرض؟ وبطبيعة الحال، ما المبالغ التي سوف يتم إنفاقها؟ لأننا نتحدث عن إعادة إعمار شبه كاملة لمناطق بأكملها، وتغيير اتجاهات التنمية في الاقتصاد. وبحسب بيانات البنك الدولي فإنَّ حجم الاستثمارات المستخدمة لهذه الأغراض قد يصل في عام 2030م إلى عدة تريليون دولار. وإنَّ حجم العمل الذي أمامنا ضخمٌ جدًّا بحيث لا يمكن إنجازه إلَّا من خلال تضافر الجهود المشتركة لجميع البلدان والمدن والمؤسسات المالية والشركات ومختلف المواطنين. إنَّ "أذربيجان" التي تتمتع بخبرة العمل في أكبر المنظمات الدولية وترأسها، تدرك جيدًا أنَّ هذه الجهود المشتركة ضرورية، وأنَّ الوقت قد حان لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

تعمل بلادنا على تطوير مجال الطاقة "الخضراء" منذ عدة سنوات. يتم إطلاق محطات جديدة للطاقة الكهرومائية، ويتم إنشاء محطات الكهرباء التي تعمل بالطاقة الشمسية وطاقة الرياح. إنَّ جمهورية "أذربيجان" التي تشارك بنشاط في التعاون الدولي لمكافحة تغير المناخ- عازمة على بذل قصارى جهدها؛ للحد من حجم الغازات الدفيئة وفقًا للأهداف المناخية العالمية. وستصبح مناطق "قراباغ" وشرق "زنجزور" مناطق خالية من النفايات بحلول عام 2050. وقد وعد الرئيس "إلهام علييف" في الاجتماع المخصص لمؤتمر الأطراف التاسع والعشرين (كوب 29) في "باكو" بما يأتي: "ستثبت "أذربيجان" نفسها في هذا المجال

وحركة مليارات الأطنان من الرمال بين القارات. وتبتلع الصحاري الأراضي الخصبة، ويؤدي ذوبان الأنهار الجليدية إلى ارتفاع مستوى المحيط العالمي.

لقد أطلق علماء البيئة ناقوس الخطر الأول في منتصف القرن الماضي، ولا يمكن القول إنَّ صوتهم غير مسموع. ولم يمضِ وقتٌ طويلٌ حتى حظيت قضية حماية البيئة التي أثارتها الأوساط العلمية بدعم الجمعيات العامة، ثم جذبت فيما بعد اهتمام الحكومات والمنظمات الدولية. في بعض البلدان، تم اعتماد قوانين ضد تلوث المياه والغابات والغلاف الجوي، وتم تنفيذ العمل في اتجاه استعادة المحيط الحيوي. ومع ذلك، لم يتم تنسيق هذه التدابير مع الدول الأخرى، ولم يكن هناك برنامج موحد، وكانت المعايير البيئية عادةً تحمل شكل مجرد توصية، وكان لا يتم أخذها دائمًا في الاعتبار عند إنشاء المنشآت الصناعية الكبرى. ونتيجة لذلك، وبسبب التصرفات غير المسئولة من جانب الجيران القريبين والبعيدين؛ أصبحت أنشطة حماية الطبيعة هذه غير فعّالة.

كانت تتزايد من عام لآخر حزمة المشاكل التي تهدد صحة الكوكب. وأخيرًا، في عام 1992م، تم اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في "قمة الأرض" التي أرست أساس الاتفاقيات المستقبلية المتعلقة بصحة الكوكب. وفي عام 1995م، انعقد في برلين تحت رعاية الأمم المتحدة مؤتمرُ الأطراف لتقييم

مؤتمر المناخ (كوب 29)
كلنا معًا من أجل كوكب أفضل

استضافت عاصمة جمهورية أذربيجان "باكو" في نوفمبر 2024م الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP29) لمدة أسبوعين. وقد شارك ممثلو ما يصل إلى مائتي دولة في العالم في المناقشات التي دارت حول حل المشكلات التي قد تؤثر في مصير كوكبنا في المستقبل. وهذا شرفٌ عظيمٌ لـ"أذربيجان"، لكنَّه في الوقت نفسِهِ كان مسئولية كبيرة؛ خصوصًا في ظل الأزمة البيئية العالمية التي تهدد بقاء البشرية ككل.

وهناك رأي له ما يبرره مفاده أنَّ التأثير البشري في المناخ يتسبب بالفعل في ظروف مناخية متطرفة في جميع مناطق الأرض. وبالإضافة إلى ذلك، فإنَّ تغير المناخ يقلل من مستوى الأمن الغذائي والمائي، ويضع عراقيل أمام الإجراءات الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ترتفع درجة الحرارة على كوكبنا بسرعة، ووفقًا للعلماء، كان العقد الأخير (2011م-2020م) "الفترة الأكثر سخونة" في تاريخ الأرض. مع زيادة تركيز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي، يزداد أيضًا عدد الأيام الحارة وموجات الحرارة الشاذة. وتحدث حرائق الغابات على نطاق واسع بسهولة أكبر، ويزداد عدد العواصف المدمرة والأعاصير والزوابع. ويعاني عددٌ من المناطق نقصَ المياه، ويتسبب الجفاف في حدوث عواصف رملية وترابية،